اقتصاد

السوريون يكتوون بغلاء الوقود والسلع

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليل الأحد، سعر ليتر بنزين الأوكتان 90 بمقدار 231 ليرة ليصبح سعره الجديد 10966 ليرة (0,75 دولار تقريبا) وسعر بنزين 95 بنحو 221 ليرة ليصبح سعره الجديد 12573 ليرة، الأمر الذي ساهم في زيادة أسعار المواد الاستهلاكية وأجور النقل.
ولم تستثن الوزارة مادة المازوت، بل طاولها رفع الأسعار بحسب القرار، ليزيد سعر ليتر المازوت الحر بنحو 468 ليرة (الدولار= 14750 ليرة سورية). ويرى الاقتصادي السوري حسين جميل أن رفع أسعار المحروقات «سينعكس مباشرة على أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية لأنها أحد أهم مكونات الإنتاج، الأمر الذي سيدفع ضريبته المستهلك السوري الذي يعاني من التفقير والتجويع».
ويشير جميل لـ«العربي الجديد» إلى «استمرار وجود المحروقات بالسوق السوداء التي تباع على الأرصفة على مرأى ومسمع الحكومة»، متسائلاً عن «كيفية حصول التجار على المشتقات النفطية وبيعها عبر الموزعين بالشوارع، لأن ذريعة بيع السوريين مخصصاتهم لم تعد تنطلي على أحد»، ومبيناً بالوقت نفسه أن «سعر ليتر المازوت على الأرصفة بنحو 20 ألف ليرة والبنزين بين 23 و25 ألف ليرة». وتشير مصادر من العاصمة السورية دمشق، إلى أن الارتفاع المستمر لأسعار الأغذية أرهق السوريين، بعدما زادت نسبة الأسعار بين 30 و40% منذ بداية القصف الإسرائيلي على لبنان وبدء عودة السوريين والنازحين اللبنانيين، مشيرة إلى دور قصف معبر «المصنع» بقلة توريد بعض الأغذية وبمقدمتها السكر والأرز والزيت النباتي.
وحول أسعار أكثر السلع استهلاكاً، بيّنت المصادر أن سعر كيلو الطماطم 8 آلاف ليرة والخيار 13 ألفاً وسعر البطاطا ارتفع بأكثر من 40% خلال شهر. وتتقاطع آراء المراقبين على أن استمرار رفع أسعار الوقود في سورية سيزيد من أسعار المنتجات ومعاناة السوريين، كما يرونه مقدمة لرفع الدعم كاملاً عن المحروقات وتعويض السوريين بمبلغ مالي، وهو أحد مشاريع الحكومة الجديدة التي بدأت نقاشه اليوم. وتعاني سورية من أزمات مستمرة بعدما انخفض إنتاج النفط السوري بنحو 96% عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بحسب تصريحات رسمية سابقة أوضحت أن الإنتاج انخفض من 385 ألف برميل يوميا إلى 14 ألف برميل. ويؤكد الاقتصادي عبد الناصر الجاسم أن «تراجع إنتاج النفط السوري قد عرّى حكومة بشار الأسد، لأنه لم يحرمها القطع الأجنبي فقط، بل استنزف موجوداتها جراء استيراد نحو 150 ألف برميل يومياً» بحسب تعبيره.
وأضاف الجاسم في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» أن «أزمة المحروقات ليست جديدة، بل تتكرر منذ سنوات وتتصاعد خلال الشتاء»، مؤكدا أن «الحل الدائم لأزمة المحروقات يأتي عبر فتح باب الاستيراد للقطاع الخاص، من أي مصدر، وعدم الركون لرحمة الإيرانيين، وإعادة النظر باستعادة أهم وأكبر منابع النفط التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية والتي تبيع بعضها للنظام وتهرب البعض الأخر للعراق». وشهدت تكاليف المعيشة في سورية، قفزات متتالية، حيث ارتفع متوسط تكاليف معيشة الأسرة المكونة من خمسة أفراد إلى أكثر من 13,6 مليون ليرة سورية، في وقتٍ بقي الحد الأدنى للأجور ثابتًا عند 278 ألف و910 ليرات شهريًا.

ارتفاع صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) للشهر الحادي عشر على التوالي، في سبتمبر/أيلول الماضي، مدفوعة بالمبيعات القياسية لأشباه الموصلات، وفقاً لبيانات رسمية، أمس الاثنين. وبلغت قيمة صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 22,4 مليار دولار، بزيادة قدرها 24%، مقارنة بـ 18,04 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا الرقم الشهري ثاني أعلى مستوى منذ مارس/آذار 2022. وارتفعت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 15,9% على أساس سنوي، لتصل قيمتها إلى 12,5 مليار دولار، مما أدى إلى فائض تجاري بقيمة 9,88 مليارات دولار في هذا القطاع.

(جونغ يون جي/فرانس برس)

لقطات

العراق يحقق الاكتفاء الذاتي من القمح

اكدت وزارة التجارة العراقية، تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح للعام الثاني على التوالي، مع وجود خزين استراتيجي يكفي لمدة عام، فضلاً عن خزين الطوارئ الذي يكفي هو الآخر لمدة ثلاثة أشهر. وردا على الحسابات التي اجرتها وكالة رويترز، عن ان محصول القمح الوفير والفائض في العراق يجعل الحكومة تتكبد خسارة صافية تقدر بنحو نصف مليار دولار، نفت المديرية العامة لتجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة العراقية، وجود فائض غير مخزن في المخازن المحلية. وقال مدير المديرية حيدر الكرعاوي إن «الفائض من محصول القمح يتم تخزينه في مخازن الحبوب المنتشرة في عموم محافظات العراق، وبيع الفائض من المحصول للمطاحن الاهلية».

27 مليار ريال تداولات عقارية في قطر

قال وزير البلدية القطري، عبد الله حمد العطية، إن قطاع العقارات يُعد أحد أبرز القطاعات التي استفادت من تطور البنية التحتية والنهضة الاقتصادية، إذ بلغ حجم التداولات العقارية خلال عام 2023 والنصف الأول من 2024 أكثر من 27 مليار ريال. وأشار العطية إلى أن الاستثمارات الهائلة في مشاريع البنية التحتية كان لها دور كبير في تعزيز جاذبية القطاع العقاري في بلاده، حيث تتصدر قطر دول العالم في الأمن ومستوى الصحة وجودة الحياة ومؤشرات إيجابية كثيرة. وسلّط الضوء على دور الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري - عقارات، في بناء منظومة عقارية قوية ومستدامة، مبنية على الشفافية والابتكار، لتعزيز مكانة قطر كوجهة استثمارية عالمية في المجال العقاري.

مؤشرات بورصة الكويت تتباين

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط ارتفاع لـ7 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,10% و0,01% على التوالي، وصعد «الرئيسي 50» بنحو 0,35%، و«الرئيسي» بـ0,38% عن مستوى أول من أمس. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 60,56 مليون دينار، وزعت على 365,84 مليون سهم، بتنفيذ 18,62 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 7 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ10,56%، بينما تراجعت أربعة قطاعات على رأسها المواد الاساسية بـ 0,51% واستقر قطاعان. وبالنسبة للاسهم، فقد ارتفع سعر 52 سهماً على رأسها «وربة كابيتال» بـ16,30%، بينما تراجع سعر 58 سهماً في مقدمتها «فيو تشر كيد».

سر استهداف المقاومة حيفا رئة الاقتصاد الإسرائيلي

مصطفى عبد السلام

استهدف حزب الله، مساء الأحد، قاعدة تدريب لواء غولاني الواقعة جنوب حيفا بطائرات مسيرة.
ومنذ أيام، تتعرض حيفا لوابل من صواريخ الحزب، وغداً قد يكون الهدف المحتمل للضربات هو ميناء حيفا، أكبر وأخطر منافذ إسرائيل البحرية، وبوابة الاحتلال الرئيسية التي تربط تجارته بالعالم. في حال حدوث ذلك السيناريو، فإن ذلك يهدد إمدادات السلع الأساسية للكيان المحتل، بعد شل ميناء إيلات. وبعد الغد ربما يكون الهدف المحتمل لصواريخ الحزب هو مواقع إنتاج النفط والغاز القريبة من حيفا، وتلك الواقعة في شرق البحر المتوسط، ومنها تمار وليفياثان.
إذاً ضربات مكثفة لحيفا التي تحمل اسم إسرائيل الصغرى ورئتها الاقتصادية والتجارية، ومن هنا يتساءل الكثيرون عن سر استهداف حزب الله تلك المدينة الحيوية؟
هناك عوامل أمنية وجيوسياسية وراء تكثيف الهجمات الصاروخية ضد حيفا، لكن يظل العامل الاقتصادي مهماً جداً في تفسير سر تكثيف الضربات، فالمدينة بها أحد أكبر وأهم مراكز التجارة البحرية داخل دولة الاحتلال، حيث تضم أكبر موانئ إسرائيل الدولية الثلاثة الرئيسية، والتي تشمل ميناءي أشدود «عسقلان»، وإيلات المعطل. وتصنف حيفا على أنها قلعة صناعية كبرى، حيث تضم أكبر مركز صناعي في الدولة، وتساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتقوية قطاع صناعة التقنية الفائقة وتكنولوجيا المعلومات الحيوي بإسرائيل، وتعتبر المدينة من أهم المراكز لصناعة الطاقة والسلاح.
ويوجد في حيفا ثاني أكبر مصفاة لتكرير النفط تقوم عليها صناعات كيميائية ضخمة، ومصانع كبرى متخصصة في إنتاج المواد الكيميائية والنفط، وتنشط بها كثير من الصناعات وحركة التجارة. وحيفا مركز نقل حيوي، مما يجعلها مدينة استراتيجية تؤثر على اقتصاد إسرائيل بأكمله. كما أن لها ثقلاً تجارياً وسياحياً. كما أنها ممون رئيسي للأسواق الإسرائيلية، حيث تشتهر بزراعة المحاصيل الغذائية مثل القمح والشعير والعدس والحمضيات والخضروات، وتتميز بوفرة أشجار العنب والزيتون والتوت، وهو ما يجعلها مخزناً حيوياً للحبوب داخل دولة الاحتلال. من هنا تأتي أهمية حيفا الاقتصادية والاستراتيجية، وكيف أن تلقّيها ضربات موجعة بصواريخ حزب الله قد يفقدها هذا الدور الحيوي، وإن الطائرات المسيرة قد تخرج ميناء حيفا من الخدمة، وهذا يسبب أزمة كبيرة لدولة الاحتلال واقتصادها وأسواقها وقطاعها الإنتاجي والتصديري. حتى في حال لجوء إسرائيل إلى موانئ دولة مجاورة فإن لهذا تكلفته العالية على الاقتصاد.

القطاع الخاص يبدأ إنتاج الفوسفات في تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لأول مرة في تاريخ تونس، يدخل القطاع الخاص في إنتاج الفوسفات في الدولة، والذي ظل لعقود طويلة حكراً على الحكومة التي تسيّر هذا النشاط الحيوي، عبر شركة فوسفات قفصة منذ إنشائها عام 1897. وأعلنت الشركة التونسية لمعالجة المعادن (خاصة)، أمس الاثنين، عن السماح لها بإنتاج الفوسفات بطاقة تقدر بنحو 250 ألف طن سنوياً في محافظة الكاف شمال غرب البلاد.
وقال المدير العام للشركة توفيق المنصوري، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الفوسفات المعالج سيتم استخراجه من مناجم «بئر العفو» الذي تقدر احتياطياته بنحو 20 مليون طن من المواد الخام، بما يساعد في تحسين أداء قطاع الفوسفات وزيادة عائداته. وأشار إلى أنه لم يتم استغلال هذا المنجم منذ حقبة الاستعمار الفرنسي لتونس والذي انتهى باستقلال الدولة عام 1956.
ووفق المنصوري، قدرت قيمة الاستثمارات الإجمالية للمشروع بنحو 25 مليون دينار (حوالى 8,3 ملايين دولار). وتعد مناجم الفوسفات في محافظة الكاف من أكبر الاحتياطيات الاستراتيجية للبلاد في القطاع المعدني، إذ توصلت شركة فوسفات قفصة نهاية السبعينيات إلى اكتشاف كميات هائلة من الفوسفات في منجم صراورتان.
وتشير الدراسات إلى أن مدخرات شركة فوسفات قفصة (تبلغ طاقة إنتاجها حاليا 8 ملايين طن سنوياً) لا تتعدى سدس احتياطي منجم صراورتان، الأمر الذي دفع السلطات خلال السنوات الأخيرة إلى التفكير جدياً في البحث عن شريك أجنبي يدفع نحو التقدم في الإنجاز الفعلي للمشروع والبقاء مجدداً على الخريطة العالمية لكبار منتجي الفوسفات. وحالياً، تتشكل منطقة الحوض المنجمي المنتج الرئيسي لهذه الثروة في محافظة قفصة جنوب غربي البلاد من أربعة مراكز إنتاج أساسية، هي المتلوي والرديف وأم العرايس والمظيلة، فيما يعد مركز المتلوي الأهم بسبب استحواذه على 75% من الإنتاج.
على الرغم مما يشهده قطاع الفوسفات التونسي من صعوبات، لا تزال سلطات تونس تأمل الحصول على مركز متقدم في قائمة الدول العالمية المنتجة لهذه المادة، مدفوعة ببرنامج طموح لاستغلال مناجم جديدة تحتوي على أرصدة مهمة قادرة إلى رفع إنتاج البلاد إلى 15 مليون طن سنوياً.

حالٌ وناس

تكلفة مرتفعة للنجاة من الموت جوعاً في غزة

العدوان يستنزف الفلسطينيين

باتت تكلفة النجاة من الموت جوعاً في قطاع غزة مرتفعة جداً، ولا يقدر على دفعها الفلسطينيون الذين يعيشون اسوأ اوقاتهم معيشياً

غزة ـ **علاء الحلو**

تسبب تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ودخوله العام الثاني في استنزاف القدرات المادية للفلسطينيين، جراء استنفاد أموالهم نتيجة طول أمد العدوان، والتنقل المتكرر من منطقة إلى أخرى، في ظل نقص الاحتياجات كافة وغياب الدعم المادي والإغاثي في كثير من الأوقات، واضطرارهم إلى استخدام مدخراتهم من أجل النجاة من الجوع. ويترافق مع الاستهداف المباشر للمدنيين وبيوتهم وبنيتهم التحتية العديد من التحديات والصعوبات الإضافية التي تواجه الفلسطينيين، وأبرزها حالة الغلاء الشديد الذي يضرب الأسواق والمحال التجارية، وتضاعف أسعار السلع الأساسية مرتين وثلاثاً، بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، ومنع دخول البضائع والمواد الغذائية والماء والكهرباء والأدوية، الأمر الذي زاد من التكلفة المادية للحياة في القطاع خلال الحرب.

يواجه الفلسطينيون في غزة العديد من أوجه الصعوبات الاقتصادية التي استنزفت قدراتهم الاقتصادية، بدءاً بفقْد مصادر رزقهم بفعل التدمير الإسرائيلي المنهج للمباني والمنشآت ومختلف أشكال الحياة، إلى جانب الشح الشديد في المساعدات الإنسانية والمادية، على الرغم من وصول نسبة الفقر إلى 100% وفق الإحصائيات الرسمية الأخيرة، فيما يواجهون كذلك أزمة حادة في صرف أموالهم بفعل إغلاق البنوك نتيجة القصف الإسرائيلي والأوضاع الخطيرة، ما دفع بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى استغلال المواطنين، من خلال صرف أموالهم عبر التطبيقات الإلكترونية مقابل نسبة تزيد عن 20% من المبالغ المطلوبة. ويعود الجانب الأكبر والأشد قساوة في استنزاف الفلسطينيين خلال العدوان إلى التهجير الإسرائيلي القسري لأهالي محافظتي غزة والشمال، ومن ثم أهالي مدينتي خانيونس ورفح والعديد من مناطق المحافظة الوسطى، حيث خرجوا من بيوتهم حاملين أوراقهم الثبوتية وبعض الملابس البسيطة بدون اصطحاب المزيد من المتطلبات بسبب اعتقادهم بأن أمد الحرب لن يطول، إلى جانب عدم وجود وسائل النقل التي يمكنها أن تساعدهم في نقل عفشهم، ما اضطرهم إلى شراء كل شيء وبأسعار مضاعفة بفعل الشح الشديد وانعدام البدائل. يقول الفلسطيني أشرف الأزبط، والذي فقد عمله بعد تدمير مكتبه الهندسي إثر قصف البناية السكنية التي كان يستأجر فيها، إنه يعاني من حالة استنزاف دائمة لأمواله المحدودة بفعل غلاء كل المتطلبات، في ظل افتقار أسرته النازحة منذ بداية الحرب إلى كل شيء. يضيف: «فقدنا منذ بداية العدوان مختلف أشكال المعاناة والخوف والجوع والحرمان»، يوضح الأزبط، لـ«العربي الجديد»، أنه يعيش مع أسرته منذ تسعة أشهر داخل خيمة قام بشرائها بمبلغ 2500 شيكل، بعد أشهر من التنقل بين مدارس ومراكز اللجوء، نتيجة عدم قدرته على الحصول على خيمة من المؤسسات الإغاثية، كذلك يقوم بشراء مختلف المواد الغذائية والبقوليات ومواد التنظيف بأسعار خيالية على حسابه الخاص (الدولار = 3,76 شيكل).

صعوبات رافقت الحرب أبرزها الغلاء والاحتكار

يبين الأزبط أنه شارف على استنفاد كل أمواله التي ادخرها على مدار سنوات عمله، والتي كان يحلم بأن يطور فيها منزله ومكتبه، في الوقت الذي لا يمتلك فيه أي مصدر دخل يمكنه من تأمين احتياجات أسرته المتزايدة، وحالة الغلاء الجنوني في مختلف الأسعار، والتي تضاعفت مؤخراً بفعل تشديد الاحتلال الإسرائيلي قبضته على المعابر ومنع دخول البضائع بحجة الأعياد اليهودية. أما الفلسطيني قصي حميد، فيقول إنه لم يعد يملك أي أموال لتوفير احتياجات أسرته بعد خسارته مصدر عمله الوحيد داخل أحد المولات التي تعرضت للتدمير في مدينة غزة، فيما لم يحصل منذ بداية نزوحه على أي مساعدات مادية، على الرغم من نزوحه منذ الأسبوع الأول للعدوان وفقدانه منزله، إلى جانب تسجيله المتواصل في كل الروابط الخاصة بالمساعدات المالية والإغاثية.

بلغت حميد «العربي الجديد» إلى تسبب تشديد الإغلاق الإسرائيلي للمعابر في حالة من الهلع بين المواطنين خوفاً من تفاقم حالة النقص الموجودة أصلاً، ما دفعهم إلى التهافت على شراء الاحتياجات الأساسية بأسعار مضاعفة، مبيناً أنه اضطر إلى بيع هاتفه المتنقل واستبداله بهاتف صغير ليتمكن من علاج أسنان طفلته الصغيرة سندس (5 أعوام) إلى جانب شراء بعض الأصناف الضرورية قبل نفادها من الأسواق.

ويشير حميد إلى أنه يشعر بحالة قلق متواصلة من الأيام القادمة نتيجة ضعف إمكاناته الاقتصادية، بالتزامن مع حالة الارتفاع المتزايد في الأسعار والذي طاول كل نواحي الحياة. يقول: «بات مفروضاً علينا توفير كل شيء على الرغم من خسارتنا لكل شيء، فيما تتصل الجمعيات والمؤسسات المحلية والدولية من مهامها الأساسية في إغاثة النازحين الذين فقدوا مصادر دخلهم، ونفدت مدخراتهم خلال عام كامل من التشتت والمعاناة». يتشابه واقع الفلسطينية سلمى العجل مع مليوني شخص أجبروا على النزوح من بيوتهم ومناطق سكنهم، حيث دفعتها الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى بيع قلادتها لمساعدة زوجها في إنشاء خيمة خشبية على شارع بحر مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، بعد تركهم الغرفة التي كانوا يستأجرونها بمقابل مادي مرتفع، جراء تقطع السبل بهم في إيجاد مكان داخل مدارس ومراكز اللجوء المكتظة بمئات الآف النازحين.

تبين العجل لـ«العربي الجديد» أنها شجعت زوجها على فتح بسطة صغيرة لبيع البقوليات، بعد خسارته محل الملابس الخاص به داخل سوق الشجاعية الشعبي شرقي مدينة غزة، في مسعى لتوفير قوت أسرته التي باتت بلا مصدر دخل منذ عام كان الأقسى عليها، فيما تواجه أزمات متقاقمة بسبب الغلاء الشديد في الأسعار.

سوف القيسارية المدمر في غزة، 24 أغسطس 2024 (داود أبو الكاس/الأناضول)

قفزة في مؤشر غلاء المعيشة خلال فترة العدوان

رام الله ـ **العربي الجديد**

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني «إن ارتفاعاً حاداً طرأ في مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة، بنسبة 283%، وفي الضفة بنسبة 3%، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى نهاية شهر سبتمبر/أيلول الماضي. ويأتي ذلك وسط تواصل العدوان الإسرائيلي على غزة والضفة منذ أكثر من عام، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية والمعيشية. ولم يكتف الاحتلال بعمليات القصف والتدمير للعديد من القطاعات والأسواق، بل شدد الحصار خاصة على غزة، الأمر الذي فاقم من معيشة الفلسطينيين وساهم في إحداث قفزة قياسية في أسعار السلع والخدمات الضرورية. وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي في بيان صدر، أمس الاثنين، أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين سجل ارتفاعاً حاداً نسبته 5,93% خلال شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، مقارنة بالشهر الذي سبقه، بواقع 11,38% في قطاع غزة، وبنسبة 1,41% في الضفة الغربية، وبنسبة 0,31% في القدس.

نتج الغلاء في فلسطين عن ارتفاع أسعار الخضراوات المجففة بنسبة 231,07%، وأسعار البطاطا بنسبة 121,61%، وأسعار البيض بنسبة 94,78%، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 71,43%، وأسعار الدجاج الطازج بنسبة 63,92%، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة 56,08%، وأسعار الزيوت النباتية بنسبة 5,56%، على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات «الديزل» بمقدار 5,40%، و«البنزين» بمقدار 3,91%. سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً حاداً نسبته 11,38% خلال الشهر الماضي، مقارنة بالشهر الذي سبقه.

يعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة إلى ارتفاع أسعار السلع ضمن المجموعات الفرعية الآتية، رغم انخفاض مجموعات فرعية أخرى.

وساهم الحصار المشدد الذي فرضه الاحتلال على القطاع في حدوث نقص حاد في السلع الضرورية الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. ويواصل الاحتلال إغلاق المعابر رغم المطالبات الفلسطينية والدولية بفتحها وتسهيل مرور الغذاء والدواء والوقود للسكان المحاصرين. وكان وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور، قال يوم الخميس الماضي، إننا نقود جهوداً كبيرة مع الأطراف الدولية للضغط على حكومة الاحتلال لفتح المعابر مع قطاع غزة، وإزالة التعقيدات الإسرائيلية أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين.

جاء ذلك خلال لقائه القنصل العام الإيطالي دومينيكو بيلاتو. وجرى خلال اللقاء تأكيد أهمية إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة والحركة التجارية بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. وطالب الوزير بالضغط على حكومة الاحتلال لفتح المعابر مع قطاع غزة، وإزالة التعقيدات أمام الحركة التجارية عبر جسر الملك حسين، وإدخال الشاحنات التي يتكبد الموردون خسائر نتيجة المنع الإسرائيلي. وبحسب بيانات جهاز الإحصاء، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 1,41%، خلال الشهر الماضي، مقارنة بالشهر الذي سبقه، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الخضروات المجففة بنسبة 12,41%، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 11,92%، وأسعار الدجاج الطازج بنسبة 11,80%، وأسعار نقل الركاب عن طريق البر بنسبة 10,49%، وأسعار البيض بنسبة 6,56%، وأسعار البطاطا بنسبة 3,76%، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة 2,74%، على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات «الديزل» بمقدار 2,25%، و«البنزين» بمقدار 2,14%. وفق البيانات الرسمية، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في القدس ارتفاعاً نسبته 0,31% خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2024 مقارنة بشهر أغسطس/ آب 2024، نتيجة لارتفاع أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 13,70%، وأسعار البطاطا بنسبة 12,47%، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 10,50%، وأسعار الزيوت النباتية بنسبة 6,75%، وأسعار دقيق الحبوب «الطحين الأبيض» بنسبة 6,63% كما ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات «الديزل» بمقدار 2,32%، و«البنزين» بمقدار 2,04%، وأسعار الخبز «الكماج» بمقدار 2,20%.

الحصار المشدد للاحتلال على القطاع ساهم في ارتفاع الأسعار

من جانب ثان، أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، المزارعين الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم أثناء قطف ثمار الزيتون في بلدة بيت فوريك، شرق نابلس. وأكد رئيس مجلس بلدي بيت فوريك، حسين حج محمد، أن قوات الاحتلال استخدمت القوة لإجبار المزارعين على مغادرة الحقول الواقعة في الجهة الغربية من البلدة، مهددة باعتقالهم في حال عودتهم لمواصلة عملهم.

وتتعرض الأراضي الفلسطينية خلال موسم قطف الزيتون السنوي لاعتداءات متكررة من قبل المستعمرين وجيش الاحتلال. ويواجه المزارعون باستمرار عوائق وممارسات تعسفية تحول دون الوصول إلى أراضيهم، ما يؤدي إلى خسائر مادية جسيمة ويزيد من معاناتهم اليومية تحت وطأة الاحتلال.

تحقيق

أزمة النقل ترهق النازحين

مع تزايد أعداد النازحين في لبنان، برزت مشكلة عدم توفر وسائل نقل فعّالة لنقلهم إلى مراكز الإيواء. يأتي ذلك رغم خطة الطوارئ التي استهدفت في المرحلة الأولى، نقل النازحين الذين كانوا يفترشون الطرقات باستخدام باصات النقل العام

بيروت ـ **انديرا الشوفي**

أدى غياب النقل العام المنظم في لبنان إلى تفاقم الأزمات، في ظلّ العدوان الإسرائيلي المتواصل، مما خلق تحديات كبرى أمام حركة النزوح الداخلي. ومع تزايد أعداد النازحين، الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم بحثاً عن الأمان، برزت مشكلة عدم توفر وسائل نقل فعالة لنقلهم إلى مراكز الإيواء والمدارس. على الرغم من محاولات فردية ومبادرات مجتمعية لتخفيف الأعباء، فإن غياب التنسيق الحكومي الواضح، وضعف البنية التحتية، وغياب وسائل نقل عامة مجانية أو ميسّرة، زاد من معاناة المواطنين. وفي ظل الضغط المتزايد على النقل المشترك وخروج بعض شركات النقل الخاص عن الخدمة لأسباب أمنية، بات توفير حلول مستدامة أمراً ملحاً، ليس لتخفيف أعباء التنقل على النازحين فقط، بل أيضاً لضمان استمرارية الحركة في المدن والمناطق المكتظة بالسكان.

توضح سعاد (نازحة من إحدى البلدات الحدودية) أنها اضطرت إلى اتخاذ قرار صعب، بعد انتظارها لساعات طويلة على أمل العثور على وسيلة نقل مجانية أو مشتركة من دون جدوى، فلم تجد أمامها خياراً سوى ركوب سيارة أجرة خاصة لنقلها مع أطفالها إلى بيروت.

تقول: «لا يوجد حل آخر، انتظرنا باصات أو سيارات نقل مشترك، لكن العدد كان قليلاً جداً والازدحام خانق، فاضطررت إلى أخذ سيارة أجرة ودفع مبلغ كبير حتى نصل إلى مكان آمن». تضيف: «دفعت ثلاثة ملايين ليرة لبنانية للرحلة، وهو مبلغ يفوق إمكانياتي، لكن الخوف على أطفالي وعدم توفر وسائل نقل أخرى دفعاني إلى اتخاذ هذا القرار». تعبر متألمة: «من المُفترض أن نكون قادرين على الوصول إلى مراكز الإيواء بتكلفة معقولة، لكن ما يحدث اليوم هو استغلال للناس في ظل الأزمة».

في المقابل، يصرّح وسام صقر (ابن بلدة الكفير الجنوبية) أنه أطلق مبادرة فردية لنقل النازحين مجاناً، من دون الحصول على أي مقابل مالي. يوضح: «ساعدت على قدر إمكانياتي لحين ما انتهت مواردي». يضيف أنه كان يرغب في الاستمرار في تقديم المساعدة، لكن الضغط الكبير من الاتصالات التي تلقاها من عدة مدارس، تطلبت منه إيصال الأدوية إلى مناطق مختلفة، مثل البقاع، عاليه، عرمون، بيروت، طرابلس، جعله غير قادر على المواصلة. يشير إلى أنه تمكن من تأمين كمية من الأدوية من خلال معارفه الشخصية. بين صقر أن هدفه الأساسي كان نقل النازحين إلى مراكز الإيواء والمدارس، من دون التدخل في موضوع تأمين بيوت للإيجار، قائلاً: «هؤلاء أهلنا، ويجب أن نقف إلى جانبهم». يردف أن معظم عمليات النقل كانت من بعلبك إلى طرابلس وجونية وبيروت، لافتاً إلى أنه استأجر «فان» واستخدم سيارته رباعية الدفع في عملية النقل.

30000

قال النائب في البرلمان اللبناني مارك ضو لـ«العربي الجديد» إنه «لا يمكن أن تكون خدمات النقل مجانية بالكامل، لكن يجب أن تكون بأسعار رمزية لا تتجاوز 30000 ليرة لبنانية».

يتابع صقر أنه كان يخطط قبل بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان لتأسيس شركة خاصة، لكن الأوضاع الصعبة لم تسمح له بتحقيق هذا الهدف، ومع ذلك قرر المضي قدماً في هذه المبادرة الإنسانية لمساعدة النازحين، بعيداً عن أي هدف مادي. في سياق متصل، أفاد النائب في البرلمان اللبناني مارك ضو لـ«العربي الجديد»، بأن خطة الطوارئ ديناميكية وتتعدل باستمرار.

خطة طوارئ استهدفت نقل النازحين الذين كانوا يفترشون الطرقات

مبادرات فردية لنقل النازحين مجاناً بسبب غياب المواصلات العامة

لبنانيون يفتقدون وسائل مواصلات ميسرة إلى مراكز الإيواء

واوضح أنه في المرحلة الأولى، ويعد موجة النزوح الكبيرة، كان الهدف الأساسي نقل النازحين الذين كانوا يفترشون الساحات والطرقات إلى أماكن آمنة باستخدام باصات النقل العام. أضاف ضو أن عمليات النقل تمّت باستخدام باصات النقل المشترك، وهي الوسيلة الوحيدة للنقل العام المتاحة في لبنان. ومع ذلك، لم تكتمل خطة النقل العام بفتح جميع الخطوط اللازمة لتحرك الناس بسهولة، خاصة أن هذه الباصات مملوكة لشركة خاصة تحتاج إلى دفع مقابل خدماتها وليست مجانية. وأشار إلى أن الشركة المتعاقدة ساهمت في البداية في نقل النازحين، لكنها توقفت حالياً عن العمل على الخطوط الرئيسية بسبب الظروف الأمنية الصعبة في البلاد، ما أدى إلى توقف بعض الباصات عن العمل.

وأكد النائب أن خطة الطوارئ الحالية تسعى إلى الاستفادة من النقل العام لنقل النازحين، لافتاً إلى أن هناك حاجة لتغيير مسارات النقل الداخلي في بيروت، حيث لا يمكن أن يبقى الخط من الحمرا إلى الضاحية كما هو. وأشار إلى أن الاستفادة من هذه الباصات يجب أن تتركز في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، لتسهيل تنقل الناس بتكلفة منخفضة وضمان وصولهم إلى أماكن عملهم خلال هذه الفترة، خاصة ضمن بيروت. وبيّن ضو أن النازحين والمواطنين يعانون اليوم من صعوبة التنقل بسياراتهم الخاصة، مما يتطلب تخفيف الأعباء عنهم من خلال تشغيل باصات النقل العام في بعض المناطق. وأكد أن هناك إشكالية تتعلق بالتكلفة، فلا يمكن أن تكون خدمات النقل مجانية بالكامل، لكن يجب أن تكون بأسعار رمزية لا تتجاوز 30 ألف ليرة لبنانية. كما أشار إلى أن خطة الطوارئ ركزت على إجلاء النازحين إلى مراكز الإيواء (الدولار = نحو 89600 ليرة).

وأشار ضو إلى أن وزير الأشغال والنقل، علي حمية، طلب من الشركة المتعاقدة نقل النازحين من بيروت إلى المدارس في الشمال خلال اليوم الأول من موجة النزوح، نظراً لأن هؤلاء النازحين لا يملكون القدرة على تحمّل تكاليف النقل إلى الشمال أو مناطق أخرى.

كما أكد الخبير الاقتصادي وعضو هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنيس أبو دياب، أن عملية النقل العام انطلقت في يوليو 2024، وتبعتها المرحلة الثانية في أغسطس الماضي. وأوضح أن هذه العمليات شملت خطوطاً أساسية ومحددة ضمن بيروت وضواحيها، إضافة إلى خطوط نحو المتن وطرابلس، لكنها كانت ضعيفة ولم تستطع مواكبة موجات النزوح. وأشار أبو دياب إلى أن عملية النزوح في 23 سبتمبر الماضي كانت من أكبر عمليات النزوح التي شهدها لبنان، حيث نزح ربع السكان من منطقة إلى أخرى، وهو ما شكّل تحدياً كبيراً لقطاع النقل، الذي عجز عن الاستجابة للطلب المتزايد. وأضاف أن النقل الخاص أيضاً تعثّر خلال هذه المرحلة بسبب الكثافة السكانية العالية، وضعف البنى التحتية، واعتماد معظم العائلات على سياراتها الخاصة، في حين يقتصر النقل في القطاع الخاص على النقل الفردي. وأوضح الخبير الاقتصادي أن لبنان يفتقر إلى وسائل النقل العامة الأساسية مثل الباصات والسكك الحديدية، أو المترو، وهو ما يزيد من الفوضى المرورية. وأكد أن النقل المشترك، سواء كان ضمن القطاع العام أو الخاص، يمكن أن ينظم حركة السير ويخفف من الازدحام، لكنه غير متوفر بالشكل المطلوب، مما يعكس قصور البنية التحتية في لبنان. وأضاف أنه يسكن في منطقة قريبة من خلدة، وأن المسافة التي كانت تستغرق خمس دقائق باتت اليوم تستغرق أكثر من 20 دقيقة، بسبب السيارات المركونة على جانبي الطرقات.

وأكد أن تعزيز النقل المشترك سيساهم في تقليل الازدحام المروري. وتابع أبو دياب أن لبنان بحاجة إلى دولة فعّالة، مشدداً على أن الحديث عن قطاعات اقتصادية يبقى بلا جدوى في ظل غياب دور الدولة منذ عام 2005 حتى اليوم. وأضاف أن الدولة لم تتخذ أي إجراءات استباقية لأن الأمور تفاقمت بطريقة لم تتصورها.

تحذيرات نقابية من الفصل التعسفي للعمال

صدر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL)، بيان دان فيه «الصرف التعسفي (الفصل) وتهديد العمال». وأشار إلى أنه «في إطار المتابعة الميدانية للمكتب التنفيذي ولجنة الطوارئ وخلية الأزمة للاتحاد، عقد المكتب التنفيذي إجتماعه الموسع برئاسة رئيسه النقابي كاسترو عبدالله وأعضاء المكتب التنفيذي، مستنكرا «العدوان الصهيوني المستمر بعنف ووحشيته والذي لم يترك مكانا دون قصف وتدمير. وكل ذلك في إطار الإبادة الجماعية بقتل الأطفال والأبرياء والعُزل التي تتجسد في قصف بيروت والقرى على امتداد الوطن». أضاف البيان: «أما على المستوى الداخلي، فقد ناقش المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني الشكاوى والاتصالات التي تلقاها الاتحاد الوطني ونقاباته عن الصرف التعسفي والتهديد بالصرف للعمال من قبل بعض أصحاب العمل الذين يبتزون العمال في ظل هذا الوضع الصعب حيث إن بعض أصحاب العمل لجأوا إلى تخفيض الرواتب رغم الدوام الكامل لهؤلاء العمال. وعليه، فإن الاتحاد الوطني، يطالب الحكومة اللبنانية بإصدار مرسوم باعتبار فترة العدوان هي فترة تعطيل قسري عن العمل».

نقل نازحين من جنوب لبنان إلى مراكز إيواء في بيروت، 25 سبتمبر 2024 (كوربانيان بوزيل/فرانس برس)

مال وسياسة

تضاعفت استثمارات الإسرائيليين في مؤشر الأسهم الأميركية «ستاندرد آند بورز 500» بأكثر من الضعف منذ اندلاع الحرب، وسط نزوح لافت لرؤوس الأموال بفعل القلق من تضرر المدخرات من تداعيات الصراع الآخذ في الاتساع

نزوح الأموال الإسرائيلية

الاستثمارات في الأسهم الأميركية تتضاعف... وتحذير من جفاف سوق تل أبيب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتسارع وتيرة نزوح رؤوس الأموال الإسرائيلية نحو الخارج، ولا سيما إلى الأسهم الأميركية، في ظل المخاوف المتزايدة من تداعيات استمرار الحرب على غزة ولبنان، ونذر توسعها إلى حرب مباشرة مع إيران على الاقتصاد الإسرائيلي، ما يفاقم قلق القطاعات المالية في دولة الاحتلال من أضرار هذا النزوح، خاصة أن أموال الإسرائيليين ركيزة أساسية لتعزيز الاقتصاد، على عكس المستثمرين الأجانب الذين يغلب عليهم الدخول والخروج السريع من الأسواق.

تضاعفت استثمارات الإسرائيليين في مؤشر الأسهم الأميركية «ستاندرد آند بورز 500» فقط بأكثر من الضعف منذ اندلاع الحرب، ما دعا محللين ماليين إسرائيليين إلى التحذير من المخاطر التي قد تتعرض لها المدخرات الإسرائيلية، عندما يتم استثمار نسبة كبيرة منها في أداة استثمارية واحدة، فيما أبدى آخرون قلقهم إزاء التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق الأوراق المالية المحلية، التي من المرجح أن تجف مصادر رأس المال فيها. وجاءت الحرب لتزيد وتيرة اندفاع رؤوس الأموال الإسرائيلية نحو الخارج، والتي بدأت مع الاضطرابات السياسية التي شهدتها دولة الاحتلال في أعقاب ما وصفتها حكومة بنيامين نتنياهو بالإصلاحات القضائية، والتي تضعف سلطة المحكمة العليا في مراجعة القوانين أو إلغائها.

ذكرت صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية، في تحليل لها، أنه في غضون ثلاث سنوات قفزت نسبة مدخرات الإسرائيليين الطويلة الأجل، المستثمرة في المؤشر الأميركي، من 1% إلى 8% من إجمالي الأصول المالية الطويلة الأجل للأفراد الإسرائيليين، التي تديرها صناديق التقاعد والادخار والتدريب المتقدم، مشيرة إلى أنها وصلت إلى 134 مليار شيكل (35,8 مليار دولار) مقابل 6 مليارات شيكل (1,6 مليار دولار). بينما كان الاستثمار في مؤشر «ستاندرد اند بورز 500» مقتصراً إلى حد كبير في البداية على العاملين في مجال التكنولوجيا والشباب ذوي الوعي المالي العالي الذين حولوا استثماراتهم ومدخراتهم إلى المؤشر، أصبح ظاهرة محلية. وبحسب تحليل أجرته مؤسسة «إندكس» للأبحاث، ضُخّت استثمارات جديدة بنحو 75 مليار شيكل (20 مليار دولار) في صناديق المعاشات التقاعدية الإسرائيلية في العام الماضي، ومن هذا المبلغ، تدفق أكثر من النصف بقيمة 41 مليار شيكل (حوالي 11 مليار دولار) إلى صناديق تتبع المؤشر الأميركي، بينما ذهب 37% فقط إلى مسارات الادخار النشطة التي يديرها مدير المحافظ في المؤسسات المالية الإسرائيلية. يشير تحليل «غلوبس» إلى أن الزيادة في حجم الأموال الموجهة إلى المؤشر الأميركي تتركز تركّزاً رئيسياً في صناديق التقاعد، التي تدير ما مجموعه 869 مليار شيكل (232,4 مليار دولار)، إذ يجري حالياً استثمار حوالي 9% من أصول التقاعد هذه بشكل مباشر في المؤشر، مقارنة بنحو 0,5% فقط في أغسطس/آب 2021.

عشية الحرب، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، بلغت أصول صناديق التقاعد المستثمرة في تتبع مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» نحو 4% من الإجمالي، أو 28 مليار شيكل (7,5 مليارات شيكل)، بينما في غضون عام واحد، تضاعف المبلغ ثلاث مرات تقريباً إلى 76 مليار شيكل (20,3 مليار دولار). وفي صناديق التدريب المتقدم، وهي قناة استثمارية تستفيد (في الوقت الحالي) من الإعفاء من ضريبة مكاسب رأس المال للمدخرين في الأمد المتوسط، يوجد نحو 8% من المدخرات بما يعادل 31 مليار شيكل حالياً في صناديق تتبع المؤشر الأميركي. وفي صناديق الادخار، تضاعف إجمالي المبلغ المستثمر في المؤشر بأكثر من الضعف خلال عام واحد، ليصل إلى 27 مليار شيكل، بنسبة 7% من إجمالي الأصول.

يقول نائب الرئيس التنفيذي ورئيس التداول والمشتقات في بورصة تل أبيب، يانيف باجوت «في منتصف عام 2023، اقتحم الذكاء الاصطناعي حياتنا، مما أعطى دفعة غير متوقعة لأسهم قطاع التكنولوجيا، مما سبّب قفزة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بأكمله». مشيراً إلى أن أسهم الشركات السبع الرائدة آبل، ومايكروسوفت، وغوغل، وأمازون، وإنفيديا، وميتا، وتيسلا، حظيت باهتمام استثماري، وهي مسؤولة عن 55% من إجمالي العائد على المؤشر.. لكن مع الإصلاح القضائي ثم الحرب بدأت المشكلات، حيث خلق ما حدث ظروفاً مثالية لخروج الاستثمارات خروجاً أكبر صوب «ستاندرد آند بورز 500»، وهذا واضح من تراكم الأصول المدارة.

بينما يسعد الإسرائيليون الذين يستثمرون في مؤشر الأسهم الأميركية لتحقيقه مكاسب قياسية هذا العام، فإن الكثيرين غير راضين عن الانفاع نحو المؤشر الأميركي. فالبعض يحذرون من المخاطر التي قد تتعرض لها المدخرات الإسرائيلية عندما تُستثمَر نسبة كبيرة منها في منتج واحد. ويشعر آخرون بالقلق إزاء التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق الأوراق المالية المحلية، التي من المرجح أن تجف مصادر رأس المال فيها، وفق «غلوبس».

يلفت التحليل إلى أن الخطر الأكبر الذي يهدد الاقتصاد الإسرائيلي، هو الذي يهدد المستثمر الفرد. ويقول مسؤول كبير في إحدى المؤسسات المالية لم تذكر الصحيفة اسمه: «في ما يخصنا بوصفنا اقتصاداً إسرائيلياً متعطشاً للاستثمار في الشركات الإسرائيلية، وفي البنية الأساسية في البلاد، وفي الشركات المحلية، بينما هجرة أموال المدخرين بمثابة لعنة حقيقية». في نهاية المطاف نحن في فترة لا يستثمر فيها المستثمرون الأجانب هنا تقريباً، فهؤلاء ينتظرون إلى أن تتضح الأمور في إسرائيل». يضيف المسؤول أن «استثمارات المدخرين هي مرساة نمو الاقتصاد.. إذا أرسل المستثمر الإسرائيلي العادي، أو المؤسسة المالية أموالها إلى الخارج، فهذا في لغة كرة القدم هدف ذاتي.. إذا لم نستثمر في أنفسنا، ففي النهاية سيكون هناك أموال أقل لتمويل الاستثمار الذي نحتاج إليه. عندما تنظر إلى ملف توقعات النمو للاقتصاد، فإن جزءاً منها ينبع من توقع انخفاض الاستثمار في هذا الوقت.. الأموال اللازمة لهذه الاستثمارات لا بد أن تأتي إما من الحكومة وإما من مستثمرين من القطاع الخاص».

يقول: «استمرار تدفق رؤوس الأموال نحو بورز 500» نحو 4% من الإجمالي، أو 28 مليار شيكل (7,5 مليارات شيكل)، بينما في غضون عام واحد، تضاعف المبلغ ثلاث مرات تقريباً إلى 76 مليار شيكل (20,3 مليار دولار). وفي صناديق التدريب المتقدم، وهي قناة استثمارية تستفيد (في الوقت الحالي) من الإعفاء من ضريبة مكاسب رأس المال للمدخرين في الأمد المتوسط، يوجد نحو 8% من المدخرات بما يعادل 31 مليار شيكل حالياً في صناديق تتبع المؤشر الأميركي. وفي صناديق الادخار، تضاعف إجمالي المبلغ المستثمر في المؤشر بأكثر من الضعف خلال عام واحد، ليصل إلى 27 مليار شيكل، بنسبة 7% من إجمالي الأصول.

يقول نائب الرئيس التنفيذي ورئيس التداول والمشتقات في بورصة تل أبيب، يانيف باجوت «في منتصف عام 2023، اقتحم الذكاء الاصطناعي حياتنا، مما أعطى دفعة غير متوقعة لأسهم قطاع التكنولوجيا، مما سبّب قفزة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بأكمله». مشيراً إلى أن أسهم الشركات السبع الرائدة آبل، ومايكروسوفت، وغوغل، وأمازون، وإنفيديا، وميتا، وتيسلا، حظيت باهتمام استثماري، وهي مسؤولة عن 55% من إجمالي العائد على المؤشر.. لكن مع الإصلاح القضائي ثم الحرب بدأت المشكلات، حيث خلق ما حدث ظروفاً مثالية لخروج الاستثمارات خروجاً أكبر صوب «ستاندرد آند بورز 500»، وهذا واضح من تراكم الأصول المدارة.

بينما يسعد الإسرائيليون الذين يستثمرون في مؤشر الأسهم الأميركية لتحقيقه مكاسب قياسية هذا العام، فإن الكثيرين غير راضين عن الانفاع نحو المؤشر الأميركي. فالبعض يحذرون من المخاطر التي قد تتعرض لها المدخرات الإسرائيلية عندما تُستثمَر نسبة كبيرة منها في منتج واحد. ويشعر آخرون بالقلق إزاء التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق الأوراق المالية المحلية، التي من المرجح أن تجف مصادر رأس المال فيها، وفق «غلوبس».

يلفت التحليل إلى أن الخطر الأكبر الذي يهدد الاقتصاد الإسرائيلي، هو الذي يهدد المستثمر الفرد. ويقول مسؤول كبير في إحدى المؤسسات المالية لم تذكر الصحيفة اسمه: «في ما يخصنا بوصفنا اقتصاداً إسرائيلياً متعطشاً للاستثمار في الشركات الإسرائيلية، وفي البنية الأساسية في البلاد، وفي الشركات المحلية، بينما هجرة أموال المدخرين بمثابة لعنة حقيقية». في نهاية المطاف نحن في فترة لا يستثمر فيها المستثمرون الأجانب هنا تقريباً، فهؤلاء ينتظرون إلى أن تتضح الأمور في إسرائيل».

يضيف المسؤول أن «استثمارات المدخرين هي مرساة نمو الاقتصاد.. إذا أرسل المستثمر الإسرائيلي العادي، أو المؤسسة المالية أموالها إلى الخارج، فهذا في لغة كرة القدم هدف ذاتي.. إذا لم نستثمر في أنفسنا، ففي النهاية سيكون هناك أموال أقل لتمويل الاستثمار الذي نحتاج إليه. عندما تنظر إلى ملف توقعات النمو للاقتصاد، فإن جزءاً منها ينبع من توقع انخفاض الاستثمار في هذا الوقت.. الأموال اللازمة لهذه الاستثمارات لا بد أن تأتي إما من الحكومة وإما من مستثمرين من القطاع الخاص».

يقول: «استمرار تدفق رؤوس الأموال نحو الأسهم الأميركية إلى أن يحدث بيع مكثف في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500»، مضيفاً أتذكر أن عام 2022، وهو ليس ببعيد، كان عاماً رهيباً (فقد انخفض المؤشر الأميركي بنحو 20%، على سبيل المثال)، وفي وقت أو آخر سوف يأتي عام عنيف آخر».

يحذر محللون في أسواق المال الأميركية من موجة من التقلبات والأداء المتذبذب خلال الفترة المقبلة، لكن تحركات مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» تسير عكس هذه التوقعات حتى الآن. ورغم تزايد التوتر مع اقتراب الانتخابات، يستمر المؤشر في الصعود، محققاً 45 رقماً قياسياً جديداً في 2024، حيث ارتفع بنسبة 21,9% منذ بداية العام. يُعد هذا الارتفاع أفضل أداء يصل إليه المؤشر في هذه الفترة من العام منذ عام 1997، وأفضل أداء على الإطلاق في سنة انتخابية رئاسية. في مقابل الانتعاش الذي تحظى به سوق المال الأميركية وسط تدفق رؤوس الأموال إليها، تتخلف بورصة تل أبيب عن المسار. وارتفع مؤشر الخوف في إسرائيل إلى ذروته بنسبة 100% بعد اندلاع الحرب، قبل أن يتباطأ إلى 25% أخيراً.

عشية الحرب، كانت تصنيفات إسرائيل هي الأعلى على الإطلاق، حيث جرى تصنيفها من جانب بعض الوكالات من بين الدول العشرين الأفضل والأكثر شهرة عالمياً. ثم اندلعت الحرب، وتراجعت وكالات التصنيف في البداية عن خفض التصنيف، ولكن في فبراير/شباط الماضي، حدث أول تخفيض للتصنيف الائتماني لإسرائيل، إذ خفّضت «موديز» تصنيفها بمستوى واحد، ثم خفّضت التصنيف مجدداً، نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، بمستويين آخرين دفعة واحدة إلى «Baa1». كما خفّضت «ستاندرد آند بورز»، أكبر شركة في العالم، تصنيف إسرائيل درجة واحدة لأول مرة في إبريل/نيسان من هذا العام، ودرجة أخرى إضافية في وقت سابق من أكتوبر/تشرين الأول الجاري إلى «A». وقبل بضعة أسابيع، خفّضت وكالة فيتش أيضاً التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال إلى «A». وتشكّل التوقعات السلبية لوكالات التصنيف الائتماني تهديداً بخفض تصنيف إسرائيل مرة أخرى قريباً، إذا اتسعت الحرب أكثر، واستمرت الحكومة في عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لخفض عجز الموازنة وتحقيق استقرار الاقتصاد.

بورصة نيويورك للأوراق المالية 5 أغسطس 2024 (Getty)

صناديق التقاعد ضاعفت استثماراتها ثلاث مرات في «ستاندرد آند بورز 500»

صناديق التقاعد تلوذ بأميركا

ذكر تحليل صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية، أن أصول صناديق التقاعد الإسرائيلية المستثمرة في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» الأميركي بلغت نحو 4% من إجمالي الأصول، أو 28 مليار شيكل (7,5 مليارات شيكل) عشية الحرب، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، بينما في غضون عام واحد، تضاعف المبلغ ثلاث مرات تقريباً إلى 76 مليار شيكل (20,3 مليار دولار) في صناديق المعاشات التقاعدية الإسرائيلية في العام الماضي، ومن هذا المبلغ، تدفق أكثر من النصف بقيمة 41 مليار شيكل (حوالي 11 مليار دولار) إلى صناديق تتبع المؤشر الأميركي، بينما ذهب 37% فقط إلى مسارات الادخار النشطة التي يديرها مدير المحافظ في المؤسسات المالية الإسرائيلية. يشير تحليل «غلوبس» إلى أن الزيادة في حجم الأموال الموجهة إلى المؤشر الأميركي تتركز تركّزاً رئيسياً في صناديق التقاعد، التي تدير ما مجموعه 869 مليار شيكل (232,4 مليار دولار)، إذ يجري حالياً استثمار حوالي 9% من أصول التقاعد هذه بشكل مباشر في المؤشر، مقارنة بنحو 0,5% فقط في أغسطس/آب 2021.

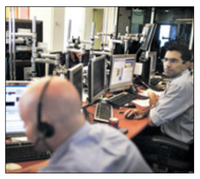

التضخم والعجز سيكونان أعلى في عهد ترامب

قد تأتي سياسات المرشح للرئاسة الأميركية دونالد ترامب بنتائج عكسية، ولا سيما على صعيد التضخم والنمو الاقتصادي وعجز الموازنة، وفق خبراء اقتصاد

نيويورك ـ **العربي الجديد**

رجح خبراء اقتصاد أن تزيد سياسات المرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري الرئيس السابق، دونالد ترامب، التضخم والعجز وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مقارنة بتلك التي اقترحتها المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس.

على سبيل المثال، دعت هاريس نائبة الرئيس جو بايدن، إلى اعتمادات جديدة للأطفال حديثي الولادة وشراء المنازل، بينما اقترح ترامب تخفيضات ضريبية على أجور العمل الإضافي وفوائد الضمان الاجتماعي، وإعفاءات من فوائد قروض السيارات والضرائب على مستوى الولاية والمحلية. من بين 50 خبيراً اقتصادياً شاركوا في استطلاع للرأي أجرته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، وفق تقرير لها، أمس الاثنين، توقع 68% منهم ارتفاع الأسعار ارتفاعاً أسرع في عهد ترامب مقارنة بعهد هاريس، في حين يعتقد 12% فقط من الخبراء المستطلعة آراؤهم أن التضخم سيكون أعلى في ظل رئاسة هاريس، في حين لم ير الباقون أي فرق جوهري بين المرشحين. منذ يوليو/تموز الماضي، تعهد ترامب بفرض تعريفات جمركية تراوح بين 10% إلى 20% على مجمل الواردات، وصولاً إلى 60% للواردات الصينية وحتى 200% للسيارات المصنوعة في المكسيك. ووجدت الدراسات التي أجريت على التعريفات الجمركية التي فرضت في فترة الرئاسة الأولى (من 2017 إلى 2021) أنها غالباً ما كانت تمر إلى جيوب المستهلكين كتكاليف إضافية أو أسعار أعلى وتضر بالصناعات التي تعتمد على المدخلات المستوردة.

وقال فيليب ماري، كبير الاستراتيجيين الأميركيين في «رابو بنك»: «أعتقد أن الناس سيواجهون مفاجأة سيئة للغاية» مع فرض المزيد من الرسوم على السلع المستوردة. لكن ترامب أشاد بالتعريفات الجمركية وسيلة لإعادة وظائف التصنيع إلى الولايات المتحدة، وجمع الأموال للحكومة الفيدرالية ومعاقبة الدول التي كانت «تخدعنا لسنوات» على حد قوله.

قدرت دراسة نُشرت عام 2019 في صحيفة «جورنال أوف إيكونوميك بريسبكتيفز» أن الرسوم الجمركية كلفت المستهلكين الأميركيين في 2018 نحو 3,2 مليارات دولار في الشهر. وقد تسبّب خطة ترامب في حال تطبيقها تقليص حجم التجارة بين الولايات المتحدة والصين بنسبة 70%، مع إعادة توجيه مئات مليارات الدولارات من المبادلات أو إلغائها تماماً. وبحسب ما نقلت وكالة «فرانس برس» عن آدم سليتر من مكتب أوكسفورد إيكونوميكس، قد تنخفض المبادلات التجارية الأميركية الصينية وحتى 200% للسيارات المصنوعة في المكسيك. ووجدت الدراسات التي أجريت على التعريفات الجمركية التي فرضت في فترة الرئاسة الأولى (من 2017 إلى 2021) أنها غالباً ما كانت تمر إلى جيوب المستهلكين كتكاليف إضافية أو أسعار أعلى وتضر بالصناعات التي تعتمد على المدخلات المستوردة.

ترامب خلال تجمع انتخابي في كاليفورنيا، 12 أكتوبر 2024 (Getty)

ترامب تعهد بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 60% على السلع الصينية

زيادة تعثّر الدول في سداد ديونها

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توقعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز» زيادة حالات تعثر الدول في سداد ديونها بالعملة الأجنبية خلال العقد المقبل، مدفوعة بارتفاع مستويات الدين بشكل كبير، وزيادة تكاليف الاقتراض بالعملة الصعبة. وقالت جوليا فيلوكا، محللة الائتمان في وكالة التصنيف في تقرير، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الاثنين: إن «معظم حالات التخلف عن سداد الديون السيادية المقومة بالعملات الأجنبية خلال الفترة بين عامي 2000 و2023 نتجت عن عوامل الضعف المؤسسي والمالي وهيكلة الديون». وأشار التقرير إلى أن الدول التي تخضع لمراجعتها أنفقت في المتوسط ما يقرب من 20% من إيرادات الحكومة العامة على مدفوعات الفائدة في العام السابق على التخلف عن سداد الديون بالعملة الأجنبية. وجاء ارتفاع تكاليف الاقتراض نتيجة لعوامل، مثل صعود مستوى التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وأزمات تتعلق بشروط التجارة، وإن جزءاً كبيراً من الدين الحكومي مقوم بالعملات الأجنبية، وفقاً لـ«ستاندرد آند بورز»، فإن أكثر الدول عرضة للتخلف عن سداد ديونها هي التي تعاني من زيادة صافي التزاماتها الخارجية واستمرار ارتفاعها، حيث يتجاوز مجموع ديون القطاعين العام والخاص المستحقة لغير المقيمين في الدولة قيمة الأصول التي يستثمرها سكانها في الخارج. أما الدول ذات المراكز الصافية الدائنة، فنادراً ما تتعرض لهذا الخطر. وبسبب هذه الاختلالات الخارجية، لاحظت وكالة التصنيف أن العديد من الدول التي تواجه شبح التخلف عن سداد ديونها بالعملات الأجنبية، مثل قبرص وغرينادا واليونان، غالباً ما يتجاوز إجمالي احتياجاتها من التمويل الخارجي بكثير إيرادات الحساب الجاري واحتياطياتها من النقد الأجنبي. في السياق، أظهر تقرير جديد للبنك الدولي أن أفقر 26 دولة في العالم والتي يعيش فيها نحو 40% من أشد الناس فقراً أصبحت مثقلة بالديون أكثر من أي وقت مضى منذ عام 2006، وصارت عرضة بشكل أكبر للتضرر من الكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى. ويخلص التقرير الذي نُشر مساء الأحد، إلى أن هذه الاقتصادات أصبحت اليوم أفقر في المتوسط مما كانت عليه قبل جائحة فيروس كورونا مباشرة، وذلك رغم تعافي بقية دول العالم إلى حد كبير من تداعيات الجائحة واستئنافها لمسار النمو. ويؤكد التقرير، الذي صدر قبل أسبوع من انطلاق الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، الانتكاسة الكبرى التي تعرضت لها الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، ويسلط الضوء على جهود البنك الدولي هذا العام لجمع 100 مليار دولار لإعادة تجديد موارد صندوقه لتمويل الدول الأكثر فقراً، والمعروف باسم المؤسسة الدولية للتنمية. وذكر البنك الدولي أن أفقر 26 دولة شملتها الدراسة، والتي يقل دخل الفرد فيها عن 1145 دولاراً سنوياً، تعتمد بشكل متزايد على منح المؤسسة الدولية للتنمية والقروض بأسعار فائدة قريبة من الصفر في ظل شح التمويل المتاح إلى حد كبير. وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات 72%، وهو أعلى مستوى له منذ 18 عاماً.

أفقر 26 دولة في العالم أصبحت مثقلة بالديون

دول جنوب الصحراء من بين البلدان الأكثر فقراً في العالم وفق تصنيف البنك الدولي (فرانس برس)

رؤية

المانحون في هيكل منظومة الفساد اللبنانية

رشا ابو زكي

خرجت الميليشيات اللبنانية من الحرب الأهلية مباشرة إلى استلام السلطة من دون أي محاسبة. بدأت بتكوين ثرواتها عبر الصفقات والمحاصصات والفساد بمعرفة المجتمع الدولي. وكانت الحروب فرصة للمنظومة لشحذ الأموال وإنقاذ نفسها كل مرة من انهيار نقدي ومالي وشيك، وكان المجتمع الدولي موجوداً دائماً للدعم. لم تكن المنظومة الحاكمة في لبنان لتستمر أكثر من 34 عاماً بعد انتهاء الحرب الأهلية من دون الرضا الدولي عنها. وما كان الفساد يتمدد بلا معرفة الدول الكبرى، وبلا صمتها وأحياناً تغذيتها له بطرق مختلفة، منها مؤتمرات المانحين بعد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وما وقف المنح والقروض بعد سيطرة حزب الله على القرار السياسي والأمني بشكل مطبق في لبنان إلا تأكيد على أن دعم المافيا الميليشياوية المسيطرة كان ليستمر لولا توغل الحزب فيها. فالمنظومة لم تكن هي الأزمة، وإنما قياداتها الجديدة.

تجلى التغيير في نظرة المجتمع الدولي للمنظومة بشكل واضح في مؤتمر استوكهولم لإعادة إعمار لبنان. كان لهذا المؤتمر ظرفية استثنائية. فقد عقد في 31 أغسطس/آب من عام 2006، بعد أيام من انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي انتهى في الرابع عشر من الشهر ذاته، فيما استمر الحصار البحري والبري والجوي حتى السابع من سبتمبر/أيلول من العام ذاته. كما جاء هذا المؤتمر بعد عام واحد من اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، رفيق الحريري، وقد اتهمت المحكمة الدولية لاحقاً عناصر من حزب الله بارتكابه. وانعقد هذا المؤتمر بعد أن اقتحم الحزب البرلمان والحكومة.

أدت حرب تموز (يوليو 2006)، التي استمرت 34 يوماً، إلى خسائر إجمالية قدرت بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، وكانت المنظومة حينها تغوص في ورطة تفاقم المؤشرات المالية والنقدية الخطيرة. انتهى المؤتمر بجمع حوالي 900 مليون دولار. وقد اعتُبر هذا المؤتمر بمثابة دعم لحكومة السنيورة لتمويل إعادة الإعمار، في مقابل الأموال التي ضختها إيران مباشرة وعبر حزب الله للقيام بالعملية ذاتها. وبالتالي، لم تكن المساعدات المباشرة خوفاً من الفساد أو رفضاً لتمويل المنظومة، بل جاءت تفادياً لترسيخ حزب الله سطوته من خلال إخلاء الساحة له لبناء ما تم هدمه في الحرب.

استمد هذا المؤتمر استثنائيته من المؤتمرات المانحة الأساسية التي سبقته، وتلك التي لحقته، والتي كانت ترتبط بغالبيتها بالحروب الإسرائيلية الأخرى التي استهدفت لبنان. في 11 إبريل/نيسان 1996، أطلقت إسرائيل عدوان «عناقيد الغضب»، وخلال 17 يوماً دمرت البنية التحتية، من ضمنها مطار بيروت ومحطات الكهرباء، واستهدفت آلاف المنازل والحقول. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام ذاته، انعقد «مؤتمر أصدقاء لبنان» في واشنطن، الذي قدم أكثر من 3,2 مليارات دولار لتمويل عشرات المشاريع من قبل الدولة اللبنانية «من دون التزامات أو شروط سياسية» بحسب السنيورة، الذي كان حينها وزير الدولة للشؤون المالية. كان لبنان على حافة انهيار نقدي قبل مؤتمر باريس 1، الذي انعقد في 23 فبراير/شباط 2001 في فرنسا تحت عنوان التنمية الاقتصادية في لبنان. تم جمع نحو 500 مليون يورو من المساعدات الدولية غير المشروطة، وتم إنقاذ المنظومة. وانعقد مؤتمر باريس 2 في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2002. حينها تم تقديم 4,2 مليارات يورو، منها 3,1 مليار يورو مساعدات مالية مباشرة للدولة، وما تبقى تمويلات للمشاريع، بعد أزمة مالية بدأت تتزايد نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية من جهة، والفساد وسوء الإدارة المالية من جهة أخرى. وخلال هذه المؤتمرات، كانت الميليشيات ذاتها ممثلة في المنظومة بوزراء ونواب، باستثناء وجود حزب الله، ولم يكن للدول المانحة مشكلة في تمويل اقتصاد بدأ يشهد ارتفاعاً كبيراً في مديونيته، وبدأت تتكون فيه الأزمة التي انفجرت باللبنانيين في العام 2019. فاز حزب الله بجميع المقاعد في جنوب لبنان في الانتخابات البرلمانية في يونيو/حزيران 2005، وفي العام ذاته دخل حزب الله لأول مرة في الحكومة اللبنانية، بعد اغتيال الحريري في 14 فبراير/شباط، وبعده كرت سبحة اغتيال عدد من المسؤولين والإعلاميين والسياسيين. وفي 26 إبريل انسحب الجيش السوري من لبنان، وفي ظل هذه التغييرات الكبرى، تم تعطيل العمل الحكومي في نهاية 2006 بعد خروج حزب الله من الحكومة. في 25 يناير/كانون الثاني 2007 انعقد مؤتمر باريس 3، الذي تعهد بتقديم 7,6 مليارات دولار للبنان. واتهم حزب الله حينها السنيورة بأنه في جيب الغرب، وتم اعتبار هدف مؤتمر باريس إبقاء السنيورة في السلطة، فيما وضعت شروط لتحرير هذه الأموال، منها شروط اقتصادية ترتبط بالخصخصة وزيادة الضرائب ورفع الدعم. هذا المؤتمر محاه بعد أشهر ما يشبه الحرب الأهلية الصغيرة التي اندلعت في 7 مايو/أيار 2008، عندما سيطر حزب الله بسلاحه وعناصره والأحزاب المناصرة له على بيروت وبعض مناطق جبل لبنان، إثر صدور قرارين من الحكومة بمصادرة شبكة الاتصالات التابعة لسلاح الإشارة الخاص بالحزب.

غابت مؤتمرات الدعم عن لبنان حتى العام 2018، في ظل انهيار مؤشرات الاقتصاد، حيث انعقد مؤتمر «سيدر» في فرنسا، الذي انتهى بتعهدات لمساعدات تتجاوز 11 مليار دولار، تشمل 10,2 مليارات دولار في شكل قروض و860 مليون دولار في شكل منح. إلا أن هذه الأموال كانت مشروطة بسلسلة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية، وقد تجاهلتها المنظومة تماماً إلى حين انكشاف الأزمة النقدية الكبرى في العام 2019. وفي أغسطس 2021، أعلنت الرئاسة الفرنسية أن مؤتمراً دولياً حول لبنان جمع نحو 370 مليون دولار من المساعدات بعد عام من الانفجار الهائل في مرفأ بيروت. لكن هذه الأموال توجهت إلى المنظمات الدولية والمحلية بدلاً من خزينة الدولة. وحينها تصاعدت تصريحات الدول الكبرى حول فساد المنظومة، وكأنه اكتشاف جديد. بدأت حرب أكتوبر/تشرين الأول 2023، ودخل حزب الله فيها ضمن ما يعرف بجبهة الإسناد، ومن ثم وسعت إسرائيل الحرب في 23 سبتمبر الماضي، ماحية بالقصف عشرات القرى والبلدات الجنوبية، وجزءاً كبيراً من ضاحية بيروت الجنوبية. والخسائر التي قدرتها وزارة الاقتصاد بأكثر من 10 مليارات دولار لم تنته بعد مع استمرار الحرب. منذ أسبوع، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن مؤتمر دولي في 24 أكتوبر 2024 لدعم لبنان. ستتعهد الدول المانحة من جديد بضخ مليارات الدولارات في شرايين المنظومة ذاتها. ستشترط الإصلاحات. قد تخيب آمالها وقد لا تخيب، ولكن من المرجح أن المنظومة ذاتها ستستمر بالانتفاع، وستستمر بعقلية شحذ الأموال بدلاً من تأسيس نظام اقتصادي جديد يقوم على دعم الإنتاج والمنتجين، وعلى وقف الفساد وتوقيف الفاسدين، وعلى وضع أجندة تضمن نهوض الاقتصاد بعيداً عن المحاصصات والمقايضات والصفقات.